الوسطية واستعادة المرجعية الإسلامية

د. رفيق حبيب

مدارك 17-06-2009

يقوم المشروع الإسلامي، بمختلف تياراته واتجاهاته، على استعادة المرجعية الحضارية الإسلامية، كأساس لإقامة النظام السياسي والنظام العام، في البلاد العربية والإسلامية.

وهذا المشروع، والذي يلقى قبولا واسعا من الشارع العربي والإسلامي، يواجه بالعديد من النقد وربما الهجوم، وبعض النقد قد يمثل مخاوف موضوعية من إقامة المشروع الحضاري الإسلامي، وبعضه يمثل في الواقع رفضا لهذا المشروع، ومعظم الرفض يأتي من أصحاب المشروع العلماني، وبعض النقد يأتي بسبب بعض التجارب التي نسبت إلى المشروع الحضاري الإسلامي، وبعضه يأتي بسبب بعض التيارات والاتجاهات المنسوبة إلى المرجعية الحضارية الإسلامية.

ومن المهم تأكيد أن التجربة البشرية تمثل محاولة لتطبيق رؤية من خلال اجتهاد بشري، وكل الرؤى والمرجعيات، يمكن أن يخرج منها العديد من الاتجاهات، كما أنه من الضروري تأكيد أن المشروع الحضاري الإسلامي لم يتحقق بعد في نموذج سياسي متكامل، وبعض المحاولات لا تمثل مشروعا متكاملا، وبعضها لم يستكمل مراحله، وبعضها أيضا جاء تعبيرا عن رفض الواقع المحيط، فمال إلى التشدد والتطرف في المواقف، وغالبها تم تحت الحصار والحروب والنيران.

فالمناخ الدولي العام، يناصب التجربة الإسلامية العداء، ولا يريد لها البقاء أو الاستمرار، ولكن هناك بالطبع العديد من الأخطاء في الممارسة، أو حتى في طرح الأفكار، فالمشروع الحضاري الإسلامي المعاصر، ما زال في فترة التكوين والتأسيس، ولم يبلغ بعد مرحلة التحقق على المستوى الرسمي، وعلى مستوى النظام السياسي والنظام العام.

ومن داخل التجربة الخاصة لإحياء المشروع الحضاري الإسلامي، نلمح العديد من المحاولات التي تسهم في تأسيس قواعد حاكمة لهذا المشروع، مما يجعله ينطلق من مرحلة الأفكار إلى مرحلة تأسيس رؤية لها قواعدها وآلياتها المعاصرة القابلة للتطبيق.

بهذا نتصور أن المشروع الحضاري الإسلامي، يمر بمراحل متتالية من التجارب والأفكار، والتي سوف تتبلور في النهاية في رؤى تحقق المرجعية الحضارية الإسلامية، وتتعامل مع العصر وظروفه المستجدة.

مخاوف مشروعة

ومن أهم عناصر التجربة الحضارية الإسلامية المعاصرة، هي تلك المخاوف التي تظهر بين حين وآخر، وتمثل حاجزا بين قطاع من الجمهور وبين المشروع الإسلامي، فالمشكلة ليست في الحواجز الموجودة بين المشروع الإسلامي وبين النخب العلمانية؛ لأنها ترفض أسس هذا المشروع، والمشكلة أيضا ليست في الحواجز الموجودة بين النخب الحاكمة وبين المشروع الإسلامي، لأن تلك النخب ترفض التداول السلمي للسلطة، وترى في المشروع الإسلامي بديلا لها مؤيدا من الجماهير، والمشكلة أيضا ليست في الحواجز الموجودة بين الدول الغربية وبين المشروع الإسلامي، فتلك الدول ترفض التعددية الحضارية، وتريد فرض هيمنة الحضارة الغربية على العالم.

لذا تصبح المشكلة الجديرة بالبحث، هي تلك الحواجز أو الهواجس التي تظهر لدى فئة أو فئات من جماهير الأمة الإسلامية، تجاه المشروع الإسلامي؛ لأن هذا المشروع هو محاولة لتوحيد الأمة كلها، وهو بهذا يطرح نفسه بوصفه مشروعا للنهضة الحضارية الشاملة للأمة.

ومن هنا كان من الضروري الاهتمام بمواجهة الهواجس التي قد تظهر تجاه المشروع الإسلامي، خاصة أن أعداء هذا المشروع من النخب الحاكمة والنخب العلمانية والدول الغربية، يحاولون نشر هذه الهواجس بين الناس، حتى يستقطبوا فريقا من الناس ضد المشروع الإسلامي، ويحولوا المعركة القائمة بينهم وبين المشروع الإسلامي، إلى معركة بين فئتين داخل أمتنا الواحدة.

إذا سلمنا بأن كل تجربة بشرية لها نقاط ضعفها، سنعرف أيضا أن كل مشروع له نقاط حساسية تختلف عن المشاريع الأخرى، وتلك النقاط تمثل القضايا التي يمكن أن يحدث فيها نوع من الخطأ في التطبيق، بما يضر المشروع كله، أو يضر عملية تطبيقه ونشره بين الناس.

والمشروع الحضاري الإسلامي له عدد من نقاط الحساسية، أي النقاط التي يحدث من خلالها خلل في التطبيق، وربما خلل في الرؤية والأفكار، وهي أيضا النقاط الحساسة، والتي تحتاج إلى توضيح قاطع، يمنع الالتباس فيها.

وحول تلك النقاط، سوف نبحث عن الرؤية الوسطية الإسلامية، لنرى إمكانية استخلاص مجموعة قواعد من الوسطية الإسلامية، تحسم الجدل أو المخاوف من تلك النقاط الحساسة.

الاكتفاء بالأخلاقي

أول ما يواجه التيارات الإسلامية، تلك الصورة التي تحاول تصوير الإسلامي بأنه رجل دين فقط؛ أي إنه رجل صالح، ولكنه ليس رجل سياسية، وهذه الصورة تحاول جعل الرجل المتدين وكأنه لا يصلح لإدارة الشأن العام.

وهنا نؤكد أولا أن فكرة كون الشأن العام لا علاقة له بالدين أو الأخلاق، هي في النهاية فكرة علمانية، تؤسس العمل السياسي على المنفعة المتحررة من القيود الأخلاقية، وفي الجانب الآخر، هناك صورة ترسم للإسلاميين، بوصفهم أصحاب اهتمام بالقضايا الأخلاقية والدينية فقط، بمعنى أنهم لا يملكون رؤية عامة فاعلة في الشأن السياسي العام، بقدر ما تشغلهم القضايا الأخلاقية والمحرمات وغيرها، وهنا نلمح صورة ترسم للإسلامي، تقوم على أساس أنه مصلح أخلاقي، وليس مصلحا اجتماعيا وسياسيا.

في مواجهة هذه الصورة، نرى فكرة الوسطية الإسلامية، بوصفها تيارا مهما داخل المرجعية الحضارية الإسلامية، تقوم على إصلاح حال الأمة وتحقيق نهضتها، ولهذا فالمطلوب ليس إصلاح مجال دون الآخر، وليس إصلاحا أخلاقيا فقط دون الإصلاح السياسي والعمل من أجل النهضة، بل يعني العمل من أجل الإصلاح الشامل.

فالنهضة تأتي كنتيجة لعملية الإصلاح الشامل؛ لأنها نتاج نهوض أمة وإصلاح حالها، وقدرتها على مواجهة الظروف المحيطة بها، وقدرتها على تحقيق إنجاز حضاري متميز في مختلف المجالات.

وبهذا تكون النهضة هي الهدف النهائي من المشروع الحضاري الوسطي الإسلامي، وكلما كانت النهضة غاية واضحة لدى الإسلامي، مفكرا أو حركيا، كلما كانت توجهاته العملية والفكرية تقوم على النظرة الشاملة للحياة، والتي لا تتوقف عند قضايا بعينها دون غيرها من القضايا.

وعملية النهوض أيضا، تحتاج إلى التكامل والتوازن، أي إنها عملية إصلاح متكاملة ومتوازنة لمختلف أوجه حياة الأمة، مما يمكنها من الخروج من حالتها الحضارية الراهنة، والولوج إلى مرحلة النهضة.

وقدرة الإسلامي على تحقيق التكامل والتوازن بين المجالات المختلفة في عملية الإصلاح، تمثل ركيزة مهمة لتحقيق حالة حراك عام للأمة، يدفعها إلى تحقيق إنجازات، تمهد الطريق للنهضة.

الأخلاقي والقانوني

من أكثر ما يثار من مخاوف من التيار الإسلامي عموما، هو القول بأنه يخلط بين القانوني والأخلاقي، وتلك في الواقع قضية مهمة؛ لأن مجال القانون يختلف عن مجال الأخلاق، فالأخلاق تمثل المجال العام الشامل، ومن داخلها يخرج القانون، ولكن القانون لا يغطي كل مجال الأخلاق، بل يغطي المساحة التي تحمي المصالح الجمعية للمجتمع والأمة.

فالقانون يوضع لحماية مصالح الآخرين، وحماية المجال العام والنظام العام، ولحماية حقوق وحريات الآخرين، وهكذا.. ويعني هذا أن القانون لا يوضع من أجل إقامة الإنسان الفاضل بقوة القانون، أو تحقيق مكارم الأخلاق بقوة القانون، والبعض يخشى من عدم تمييز الإسلامي بين مجال القانون ومجال الأخلاق، أي بين ما يتم فرضه بقوة القانون، وما لا يفرض إلا بقوة الإقناع والاقتناع.

وأتصور أن القاعدة الأهم، والتي تميز الوسطية الحضارية الإسلامية في هذا المجال، هي أن إصلاح الأمة مقدم على إصلاح النظام السياسي، وأن إصلاح النظام السياسي هو نتيجة لصلاح حال الأمة، وأن إصلاح النظام السياسي ليس وسيلة لإصلاح الأمة.

بمعنى أن الوصول للسلطة ليس وسيلة لإصلاح أحوال الناس وأخلاقهم، ولكن العمل الدعوي هو وسيلة إصلاح أخلاق الناس وأحوالهم، ثم يأتي بعد ذلك إصلاح النظام السياسي، كنتيجة لصلاح أحوال الأمة، وكنتيجة لرغبة الأمة في إصلاح نظامها السياسي.

ونقصد هنا أن التربية والدعوة والعمل الاجتماعي، هي وسائل تربية الأمة والأجيال الجديدة، واستعادة الوعي بالهوية وإدراك منظومة القيم الأخلاقية الحضارية، التي تميز المرجعية الحضارية الإسلامية.

وما دام الإسلامي يعرف أن القانون هو لتنظيم الشأن العام، ومنع تعدي طرف على آخر، ويعرف أن بناء الأمة لا يأتي بالقوانين، بل بالتربية والعمل الاجتماعي، وما دام يعرف أيضا أن القانون لا يصنع أمة صالحة، ولكن يحمي الأمة الصالحة، وأن الأمة الصالحة تأتي أولا، ثم يحمي وجودها القانون.. عندئذ سيكون تحقق الأخلاق مقدم على تحقق القانون، فتتحقق هوية الأمة وأخلاقها ورؤيتها الحضارية، ثم يأتي القانون ليمنع الخروج العام على تلك المرجعية المؤسسة للنظام العام.

وهنا نرى أن الوسطية، بوصفها منهج الإصلاح المتدرج السلمي، تقوم على أساس إصلاح الأمة قبل إصلاح السياسة، مما يجعل الأمة هي المحك والمعيار الأساسي، والذي يحدد وينتج النظام العام، وبهذا لا يكون القانون وسيلة للتدخل في حياة الناس، أو إجبارهم على طريق ما، ولكن يكون وسيلة لحماية ما اتفق عليه الناس، من أي خروج عام وعلني عليه، أي خروج على النظام العام بالتعبير القانوني.

المجال الخاص والعام

وأتصور أن القاعدة المهمة هنا، هي تأسيس المجال العام وحمايته، والمجال العام هو مجال مؤثر على كل الناس كل الوقت، أو أغلب الناس أغلب الوقت، والمجال العام في المشروع الحضاري الإسلامي، يختلف عن المجال العام في غيره من المشروعات.

فمثلا، تعد حماية الدين والرموز الدينية من أي تعد علني عليها، نوعا من حماية المجال العام في المشروع الإسلامي، أما في المشروع العلماني، فإن التعدي على الدين، أو الرموز الدينية، هو نوع من ممارسة الحرية الفردية، وحرية التعبير.

بهذا نرى أن المجال العام يختلف من مشروع لآخر، ومحددات هذا المجال تختلف أيضا، ولكن في النهاية لا يوجد مشروع لا يعترف بوجود مجال خاص، أي مجال الموقف الفردي الخاص، الذي لا يؤثر على المجال العام، ولا يؤثر على الآخرين سلبا؛ وهو المجال الخاص، الذي يمارس فيه الفرد حريته كفرد، وكل نظام به مساحة للمجال الخاص، ومساحة لحرية الفرد، والاختلاف يكمن في موضوعات وسلوكيات المساحة الخاصة، والتي يمارس فيها الفرد حريته.

والمجال الخاص يمثل مجال التصورات الفردية، وهي مساحة الحرية الأساسية للفرد، فمن حق الفرد أن يؤمن بما شاء، وأن تكون له تصوراته وأفكاره الخاصة، وهنا تبرز مساحة الخصوصية، والتي يجب أن تكون موجودة في أي نظام قانوني، فتحديد مساحة الخصوصية التي يجب ألا تنتهك، يمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها حرية الفرد.

وعندما نميز بين الفعل العام الذي يؤثر على المجموع، والفعل الخاص الذي يخص القائم به، نبدأ في وضع قواعد تميز بين ما هو عام وما هو خاص، وأظن أن القاعدة الأساسية والتي يقوم عليها القانون، وهي فكرة حماية المجتمع، هي أيضا القاعدة الكافية في أي نظام عام.

هنا تبرز المشكلة في بعض الهواجس التي تتصور أن الإسلامي سوف يوسع من دائرة المجال العام، ليجعل من كل تصرف فردي تهديدا للمجال العام، وبهذا نعود لفكرة تقنين كل شيء بالقانون.

وتبرز هنا أهمية الموقف الوسطي، بوصفه تعبيرا عن الاعتدال والعدل؛ لأن هناك العديد من المواقف التي تقوم على الخوف على الانتماء الحضاري للأمة، والتي جاءت نتيجة لما تتعرض له الأمة من محاولات اختراق حضاري من الخارج.

وهذا الموقف يميل لحماية الأمة بصورة مبالغ فيها، وهو موقف الإفراط، وموقف الدفاع عن النفس، وهنا تبرز أهمية تأسيس القواعد الوسطية الحاكمة، والتي تقوم على الثقة في الأمة، والثقة في أن الأمة التي تعرف هويتها وتستعيد مرجعيتها الحضارية، قادرة على حماية نفسها من أي غزو خارجي.

وبهذا تكون هوية الأمة ووعيها أقوى من أن تتأثر بأي سلوك خاص أو فردي، ونرى أن الموقف الوسطي القائم على تحديد ما هو عام، بما هو مؤثر على عموم الناس، ويحدث فيه تعارض بين الحقوق والحريات، هو الذي يؤسس لتقنين المجال الخاص، وفرض حماية عليه، هي حماية للخصوصية، وهي موقف قانوني وأخلاقي أيضا.

وعندما تتحول المرجعية الحضارية الإسلامية لقوة دفع نحو النهضة، وليس قوة لحماية الذات بصورة سلبية، سوف تختفي المواقف التي تميل للتضييق على الفرد، وتضييق المجال الخاص.

الوصاية على الأمة

ومن أهم الأسس التي تزيل المخاوف من المشروع الإسلامي، هي تلك المتعلقة بقاعدة الشرعية، فالوسطية الإسلامية تقوم في تصوري على ولاية الأمة، وأن الأمة هي صاحبة السلطة الحقيقية، وهي مصدر السلطة والشرعية، مما يعني أن المرجعية مستمدة من الأمة.

وخلاصة هذه القضية أن الحكم لا يفرض على الأمة ما لا تؤمن به، وما لا توافق عليه، والحاكم ليس مصدر تحديد مرجعية الأمة وقيمها، ولكن الأمة هي مصدر مرجعيتها، وهي التي تحدد قيمها ومبادئها، وبهذا تكون المرجعية التي يلتزم بها الحاكم، والتي يؤسس عليها المجال العام هي مرجعية الأمة، والتي اختارتها الأمة بكامل حريتها، وشكلت بذلك مرجعيتها الغالبة، والتي ينتمي لها أغلب أبنائها.

ومن هذا المنطلق لا يكون للحاكم أو الدولة وصاية على الأمة أو المجتمع، ولا يحق للحاكم فرض رؤيته على الناس، بل عليه أن ينال تفويضا من الناس، وتلك القاعدة، والتي تجعل الحاكم وكيلا عن الأمة، وتجعل الدولة نفسها وكيلا عن الأمة، تؤدي إلى منع أي نوع من الوصاية على المجتمع، من خلال سلطة النظام السياسي.

وكلما استطعنا الحد من أي سلطة تتجاوز إرادة الأمة، منعنا أي شكل من أشكال الوصاية، فكثيرا ما يخشى البعض من أن الإسلامي إذا وصل للسلطة فرض وصايته على الناس وفرض رؤيته الأخلاقية على الناس، ولم يترك مساحة لحرية الناس أو المجتمع.

وتلك الصورة تستمد من موقف يميل إلى التشدد والإفراط، أي موقف يميل إلى الغلو، ولهذا نرى أن الموقف الوسطي، والذي يقوم على أن مرجعية الأمة هي ما تتوافق عليه الأمة، أو ما تجمع عليه الأمة، يجعل حق الوصاية على الأمة، في يد الأمة نفسها.

فالمرجعية النهائية التي سوف تلتزم بها الأمة وتقيم عليها حضارتها، هي المرجعية التي تتفق عليها، وكل من يريد دعوة الأمة لرؤيته، فعليه أن يفعل ذلك بالدعوة بين الناس، ولكن لا يحق له فرض رؤيته على الناس، مادامت لم تلقى قبول أغلبيتهم.

المجتمع والدولة

كل ما سبق يصل بنا إلى خلاصة مهمة، فالمرجعية الحضارية الإسلامية، هي مرجعية الأمة، والأمة هي التي حددتها واختارتها، والأمة هي التي يمكن أن تحول مرجعيتها إلى طاقة نحو النهضة.

وبهذا نصبح أمام كيان قوي هو الأمة، وهذا الكيان هو الذي يجسد المرجعية على أرض الواقع، ومن ثم تتجسد في النظام السياسي، والدولة وكيل عن الأمة، وكذلك النظام السياسي، ومصدر النهوض لدينا يكمن حقيقة في الأمة أولا، فهي مصدر النهوض، وأساسه الأول

وفي تلك الرؤية، والتي نرى أنها تعبر عن الوسطية الحضارية الإسلامية، يكون المجتمع من القوة، بحيث تصبح قوته موازية لقوة الدولة، والتي تعد وكيلا عنه وليست وصيا عليه، والغالب في المجتمعات المعاصرة هو سيادة الدولة على المجتمع، وفي بلادنا أيضا نرى غلبة الدولة على المجتمع، وهذا نتاج الرؤية السياسية الغربية.

ولذا نرى أن من أهم ما يميز الرؤية الحضارية الإسلامية، أنها تقوم على أمة قوية ومجتمع قوي، ومن أهم العوامل والعناصر التي تحقق الوسطية والاعتدال والعدل، هي قوة المجتمع وقوة الأمة، ومن أهم العناصر والعوامل التي تعالج كل المخاوف من المشروع الإسلامي، هي قوة الأمة، وقوة المجتمع.

فالأمة القوية والمجتمع القوي، هو الذي يحمي من التطرف والغلو، وهو الذي يمنع أي طرف من فرض وصايته، وهو الذي لا يخشى من المجال الفردي الخاص، وهو الذي يجعل مجاله

العام قويا لا يتأثر بأي تصرف فردي، وهو الذي يقيم الأخلاق فلا يحتاج لقانون يتجاوز دوره من أجل فرض الأخلاق على الناس..

إن الأمة القوية الناهضة، هي البداية الحقيقية للمشروع الحضاري الإسلامي، وهي عماد تحقق

مفكر مصري.